



مسودة بيان الجمهورية اليمنية
في الدورة الـ 58 للجنة السكان والتنمية
في الأمم المتحدة.

النقاش العام تحت عنوان :

- (أ) الإجراءات الرامية إلى مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي
للسكان والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛
- (ب) ضمان تغطية صحيحة شاملة وتعزيز الرفاه للجميع في جميع
الأعمار؛

يُرجى المراجعة عند الالتقاء

Check against delivery.

شكرا السيد الرئيس،

1. بداية، اسمحوا لي أن اهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة السكان والتنمية في دورتها ال 58، وأن أتقدم - من خلالكم - بالشكر لأعضاء هيئة المكتب على ما يبذلونه من جهد من أجل تيسير اعمال اللجنة.

2. السيد الرئيس، تؤكد حكومة بلادي مجدداً التزامها الكامل بالمضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والعمل من أجل ضمان تغطية صحية شاملة وتعزيز الرفاه لجميع المواطنين. غير أن الواقع القائم في اليمن اليوم يُلقي بظلاله على مسار التنمية، بسبب انقلاب الميليشيات الحوثية الإرهابية على الاجماع الوطني وتطلعات الشعب اليمني، وما نجم عنه من أوضاع اقتصادية وإنسانية صعبة تقوّض توفير الخدمات الأساسية للسكان، وألقى بالبلاد في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

3. لقد أدى هذا الانقلاب إلى انهيار واسع النطاق في المنظومة الصحية. فعلى امتداد الأراضي اليمنية، لم تعد سوى أقل من 45% من المرافق الصحية قادرة على العمل، بينما خرجت نسبة كبيرة منها عن الخدمة كلياً، إما نتيجة للاستهداف المباشر أو بفعل غياب الإمدادات الطبية الأساسية وانقطاع الطاقة. كما يواجه القطاع الصحي نقصاً حاداً في الكوادر المتخصصة، والأدوية المنقذة للحياة، ومياه الشرب النظيفة، إلى جانب غياب آليات الاستجابة الطارئة، خاصة في المناطق الريفية والنائية.

4. السيد الرئيس، لقد دفعت المرأة اليمنية، على وجه الخصوص، ثمناً باهظاً لهذا الانهيار. فلا تزال وفيات الأمهات عند الولادة في اليمن من بين الأعلى في المنطقة، حيث تفقد امرأة يمنية حياتها كل ساعتين تقريباً أثناء الولادة، نتيجة غياب الرعاية الطبية الملائمة، وضعف الخدمات الإنجابية، وغياب الطواقم الصحية المؤهلة. وتفاقم هذا الوضع بشكل خاص في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية، حيث يتعذر على النساء الحوامل الوصول إلى المستشفيات، رغم قربها الجغرافي، بسبب الحصار والقيود التي تفرضها الميليشيات الحوثية على تنقل وحركة السكان.

5. أما الأطفال، فقد كانوا الأكثر عرضة لهذا الواقع المؤلم. تشير التقديرات إلى أن أكثر من 250 ألف طفل فقدوا حياتهم منذ انقلاب الميليشيات الحوثية الإرهابية، فيما يعاني أكثر من مليوني طفل دون سن الخامسة من سوء تغذية حاد، يهدد حياتهم ومستقبلهم. وتضاعفت معاناة

هؤلاء بفعل انهيار برامج التطعيم وانتشار الأمراض الوبائية، لا سيما الكوليرا والدفتيريا والحصبة، نتيجة تدهور خدمات المياه والصرف الصحي، وممارسة تلك المليشيات أساليب ترهيب المجتمع والحملات الإعلامية المضادة لبرامج التطعيم.

6. السيد الرئيس، في ظل هذا السياق، لا يمكن إغفال الانتهاكات الجسيمة والمنهجية التي ترتكبها المليشيات الحوثية ضد السكان المدنيين، والتي طالت جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الحق في التعليم. فقد حُرم ملايين الأطفال من التعليم، إما بسبب تدمير المدارس - حيث تعرضت أكثر من 1,800 منشأة تعليمية للضرر أو التدمير - أو بسبب فرض مناهج أيديولوجية طائفية تهدد بتفكيك النسيج الاجتماعي الوطني أو بتجنيد آلاف الأطفال والزج بهم في ساحات القتال، في انتهاك صارخ لكل المواثيق الدولية.

7. السيد الرئيس، تُعدّ قضية الأمن الغذائي إحدى أبرز التحديات التي تواجه اليمن اليوم في ظل ظروف إنسانية بالغة الصعوبة. وتعتمد البلاد بشكل شبه كامل على الواردات لتأمين احتياجاتها من المواد الغذائية، مما يجعلها شديدة التأثر بالاضطرابات العالمية وارتفاع الأسعار. وقد أدّت الحرب المستمرة، والانهيار الاقتصادي، وتدهور أسعار الصرف، إلى جانب الأزمات العالمية، إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية نتيجة تأثر سلاسل الإمداد والنقل وارتفاع تكاليف الطاقة، مما جعل الحصول على الغذاء أمرًا بالغ الصعوبة للعديد من الأسر اليمنية. كما ساهمت النزوح الجماعي، وانقطاع سبل العيش، في وضع أكثر من 17 مليون شخص في حالة انعدام أمن غذائي، من بينهم نحو 5.6 مليون يواجهون مستويات الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة. وتحمل الفئات الأشد ضعفًا، لاسيما النساء والأطفال، العبء الأكبر من هذه الأزمة، إذ تشير التقارير إلى أن 41% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم، فيما يعاني نحو 24% منهم من سوء التغذية الحاد، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا لحياتهم ونموهم وتطورهم.

8. السيد الرئيس، ورغم كل التحديات الراهنة، تواصل الحكومة اليمنية بذل جهود جبارة لتجاوز هذه التحديات. فقد أطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2023-2027، والتي تهدف إلى تحسين إنتاج الغذاء المحلي، وتوسيع نطاق الزراعة المستدامة، ودعم سبل العيش الريفية. كما تعمل الحكومة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، على إعادة تأهيل المرافق الصحية والتعليمية، وتوسيع برامج التحصين والتغذية المدرسية، وتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية للناجين من العنف، خاصة النساء والفتيات.

9. وفي مجال تمكين المرأة، قطعت الحكومة خطوات إيجابية، منها تخصيص 30% من الوظائف التعليمية للمعلمات في الريف، وتشجيع مشاريع المرأة الصغيرة والأصغر، وتعزيز تمثيلها في مواقع صنع القرار، بما في ذلك اعتماد الكوتا النسائية بنسبة 30% في مؤتمر الحوار الوطني، وهو ما يمثل التزامًا سياسيًا وإنمائيًا حقيقيًا بحقوق النساء.

10. السيد الرئيس، تؤكد الجمهورية اليمنية أن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق الأزمات الممتدة يستلزم دعمًا دوليًا متزايدًا، قائمًا على المسؤولية المشتركة والتضامن. كما أن ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه في اليمن لا يمكن تحقيقه دون إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة ، ووقف الانتهاكات المنهجية التي تقوّض أسس التنمية، وتحرم الملايين من حقوقهم الأساسية.

11. ختاماً السيد الرئيس، إن الجمهورية اليمنية تؤمن بأن التنمية والسكان والسلام ثلاثة أبعاد مترابطة، وأنه لا تنمية مستدامة دون إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة. وإننا إذ نجدد التزامنا بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نؤكد حرصنا على مواصلة التعاون مع كافة الشركاء الدوليين والإقليميين لتحقيق التنمية وبناء يمن مزدهر يسوده العدل والمساواة وسيادة القانون.

شكراً، السيد الرئيس.

اتمى،،،